

كيوساك

الضباط.. الإخوان: Or No Deal

يتخبّط المحلّون الغربيون لرسم سيناريوهات الاستحقاقات المقبلة على مصر. دستور جديد، ورئيس وتغييرات إقليمية وتسليح أميركي... هل يدخل الإخوان المسلمون في صفقة العمر مع الضباط؟ أم أن «سندريلا المجلس العسكري» ستختفي عندما يحين منتصف الليل؟

كيف توصف العلاقة الحالية بين المجلس العسكري المصري والإخوان المسلمين؟ ما مدى صلابة المجلس؟ علام ينوي الإخوان؟ ماذا سيختار الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية؟ ما هو السيناريو الذي سيرضي الشارع المصري والإسلاميين والذي ستخرج به مصر سالمة مع احتفاظ العسكر بحصانتهم

وحصصهم الاقتصادية؟ ماذا عن الدور الإقليمي الذي بدأت تلعبه حركة الإخوان المسلمين؟ هل هو لصالح إسرائيل؟ هل سيساوم الإخوان العسكر على الرئيس المصري الجديد؟ أسئلة كثيرة طرحها الإعلام الأميركي والبريطاني في الأيام الماضية، وخصوصاً مع التطورات التي تشهدها ملفات مصرية حساسة مثل وضع الدستور والترشح لرئاسة الجمهورية والبيانات والبيانات المضادة بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين. ولعل الخبر اليقين الوحيد الذي اخترق تساؤلات الاسبوع الماضي، كان موافقة الإدارة الأميركية على صرف مساعدات بـ 1.3 مليار دولار للجيش المصري، «متجاهلة الشرط الذي يقضي بالتثبيت من مساعي إحلال الديمقراطية في مصر»، كما لفت معظم المعلقين. انتقادات كثيرة وجهت إلى إعلان وزارة الخارجية الأميركية صرفها أكثر من مليار دولار من «أموال دافعي الضرائب الأميركيين» كمساعدات عسكرية لمصر، ومعظم المنتقدين خلصوا إلى أن «إدارة باراك أوباما لا تكرت بالديموقراطية وحقوق الإنسان بقدر ما يههما البرزس والصفقات التي تدر أموالاً لشركات السلاح الأميركية».

ستيفن لي مايرز، في مقال في صحيفة «ذي نيويورك تايمز»، نقل عن بعض المسؤولين

إخوان مصر لـ «حماس»: إرمني السلاح!

عندما يتفق الفلسطينيون في ما بينهم ويتعاونون مع مصر الجديدة، فإن ذلك سيمكنهم من جرّ إسرائيل إلى مساومة جدية حول إقامة الدولة الفلسطينية.

وفيما سلط بعض المحللين الضوء بحذر على الدور الاقليمي المتعاظم لإخوان مصر وتأكيدهم يوماً بعد يوم على قيادة القرار السياسي الخارجي المصري، رحّبت معظم الأعلام اليمينية بالخبر واعتبرته، كما عنونت «ذي ناشيونال انترست» «فرصة مصرية» يجب على كل الساعين إلى السلام اغتنامها.

مقال دايفد كيركاتريك في «ذي نيويورك تايمز» حول المساعي التي يبذلها الإخوان المسلمون في الشأن الفلسطيني، أثار الاهتمام الصحافي الأميركي. كيركاتريك نقل عن مسؤولين في حركة الإخوان في مصر أنهم يضغطون على «حماس» لتوافق على تنازلات جديدة لـ «فتح» من أجل التوصل إلى اتفاق حول المفاوضات مع إسرائيل. الإخوان، حسب المقال، تراجعوا عن دعم «حماس» واحتضان التزامها بالمقاومة المسلحة ضد إسرائيل من أجل فتح قنوات اتصال مع «فتح». وأضاف،

المعنيين قولهم «إن أي خفض أو تأجيل لتلك المساعدات كان يعني فرط العقود المبرمة مسبقاً مع شركات تصنيع الأسلحة الأميركية، ما كان سيؤدي إلى إغلاق عدد من مصانعها ودفع الإدارة مستحقات جزائية لها من أموال دافعي الضرائب الأميركيين وذلك في عز حملة أوباما الانتخابية». لكن مايرز يشير أيضاً إلى الحملة التي تعرضت لها وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون من قبل النواب الجمهوريين ومنظمات حقوق الإنسان، الذين ذكروا باحتجاز السلطات المصرية ناشطين أميركيين أخيراً وإحالتهم إلى محاكمات جنائية ومنعهم من السفر. الصحافي الأميركي يشير، من جهته، إلى أن كلينتون «استخدمت سلطتها وفق القانون الجديد لتتجنب الحاجة لإثبات حفاظ السلطات المصرية على حقوق الإنسان» كشرط من شروط التوقيع على الهبات. طبعاً، وزارة الخارجية، على لسان فيكتوريا نولاند، بررت تخطي كلينتون ذاك البند بالقول «إننا فعلنا ذلك لتأكيد حرصنا على أن تكون مصر الضامنة للأمن والاستقرار والسلام في المنطقة». مايرز نقل أيضاً «حرص» شركات السلاح المعنية، مثل «لوكهيد مارتن» و«جنرال دايناميكس»، على «الحفاظ على العلاقة المتينة التي تجمعها بالزبون المصري منذ الثمانينيات».

لكن علاقة التسليح التاريخية تلك، كانت محط انتقاد إحدى افتتاحيات «ذي نيويورك تايمز» التي رأت أن «الولايات المتحدة فوّتت فرصة تغيير طبيعة علاقتها التاريخية المبنية حول العسكر مع مصر فاختارت ألا تبنيها، بعد الثورة، مع المجتمع المدني». «كان حرياً بالإدارة الأميركية أن تؤجل جزءاً من المساعدات لتظهر دعمها المتين للمسار الديمقراطي في البلد»، تخلص الافتتاحية. وتضيف «في المرحلة المقبلة ستعيد مصر كتابة دستورها وستنتخب رئيساً جديداً. والمصريون بحاجة إلى من يطمئنهم إلى أن الولايات المتحدة تدعم الانتقال الديمقراطي للسلطة، لكن إرسال المساعدات العسكرية الأخيرة كان رسالة أميركية خاطئة».

جيشان لا جيشاً واحداً

لي سميث، في معهد «هادسون»، يرى أن إدارة أوباما، «تنبّهت أخيراً إلى أن الولايات المتحدة لا تستطيع التأثير في سياسة مصر بعد سنة على سقوط نظام حسني مبارك، إلا من خلال المساعدات». سميث يستنتج أن «مصر هي حالياً في وضع أقوى من الولايات المتحدة في عملية المساومة». لكن الكاتب يحذر مما سناه

خطة أنان لسوريا: تمهيد سلمي لتغيير النظام؟

الروسي، فيما تمسك آخرون بالحل العسكري والتهديد المباشر أسلوباً وحيداً لإزاحة الأسد عن الحكم. ويرأي هؤلاء فإن «أي تهديد دولي جدي بتدخل عسكري في سوريا يبدأ بفرض مناطق عازلة على الحدود مع تركيا مثلاً، من شأنه أن يبعث رسالة قوية إلى نظام الأسد بأن المعركة ستحدث أكثر كما سيشرح على المزيد من الانشاقات في صفوف الجيش السوري». تهديد مباشر آخر دعا إليه أندرو تابلر ودايفيد بولوك في «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، إذ دعوا إلى تسليح واشنطن للمتمردين داخل الأراضي السورية «لأن عدم تسليحهم يعني دعم بقاء الأسد في السلطة». المحللان يرضعان خطة لكيفية وجوب دعم واشنطن للمتمردين السوريين: مثلاً، عبر تسليح بلدات معينة في المناطق الحدودية الشمالية والجنوبية، والاتفاق مع المسلحين على حماية الأقليات، وأيضاً عبر وضع استراتيجية إعلامية للمتمردين كي تظهر كل وجوه التمرد العسكري والمدني والمؤسساتي، كما يجب على الولايات المتحدة أن تقدم العون لأقطاب وفروع المعارضة في الداخل والخارج ليتوحدوا في عملهم...

التقط في خطة أنان بعض الإشارات التي رأى فيها تمهيداً لـ «هبوط ناعم» أو «تغيير سلس» لنظام الأسد من دون زعزعة الاستقرار في سوريا. كيف؟ يرى إغناطيوس في اصطفااف روسيا والصين وراء خطة أنان ودعوتها بشار الأسد إلى وقف إطلاق النار فوراً مؤشرات فعلية على جدية السعي للانتقال بالنظام السوري إلى مرحلة جديدة. لذا، يدعو الكاتب المتمردين السوريين والمعارضين إلى «قبول موافقة الأسد على خطة أنان والموافقة على إدارة الأمم المتحدة لفترة انتقالية في سوريا بدل جرّ البلاد إلى نزاعات أهلية ستؤدي إلى سقوط المزيد من الضحايا وتدمير البلاد». الكاتب يخلص إلى أن الحل يكمن في دعم الجهود الأممية لضمان فترة انتقالية هادئة في سوريا وإلا فالخيار الآخر سيكون حرباً أهلية مروعة.

أما على طاولة حوار «ذي نيويورك تايمز» فقد اجتمع بعض المحللين الأميركيين والعرب تحت عنوان «إيقاف الأسد، إنقاذ سوريا». بعضهم حذر من أن «الشرق الاوسط لا يتحمل حرباً أهلية أخرى في أي من دوله الآن»، والبعض الآخر طالب بالتمسك بالضغط الدبلوماسية الدولية وتضعيها والتركيز على تليين الموقف

الافق من خلال خطة أنان التي ستقود إلى تغيير سلمي للنظام، فيما أبقى آخرون على تمسكهم بخيار التهديد العسكري المباشر حلاً أنجع لإسقاط الأسد.

بداية مع الضغوط الدبلوماسية المتصاعدة التي تحدث عنها ريك غلادستون في صحيفة «ذي نيويورك تايمز»، إذ أشار إلى تحركات رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، الأخيرة بين واشنطن وطهران واحتمال نقله رسالة من باراك أوباما إلى النظام الإيراني تتعلق بتسوية ما حول الوضع السوري. تلك التسوية، كما يتخيلها بعض المحللين والمتابعين في المقال، قد تتضمن صفقة تتخلى بها إيران عن الأسد مقابل تخلي الغرب عن هجومهم على البرنامج النووي الإيراني. غلادستون ينقل «أجواءً تفاؤلية» عند البعض بأنه «بات من الصعب حتى على إيران الاستمرار بدعم الأسد». لكن غلادستون ينقل عن متابعين آخرين بأن هناك احتمالاً أن تكون سوريا تعتمد أسلوباً إيرانياً بادعاء الجدية والتعاون مع الدبلوماسيين لكسب مزيد من الوقت فقط.

دايفيد إغناطيوس في «ذي واشنطن بوست»

معظم المحللين الأميركيين شككوا بنوايا الرئيس السوري بعد موافقته على خطة كوفي أنان لوقف إطلاق النار. لكن البعض رأى فيها إشارة إيجابية في مسار انتقال هادئ للسلطة في البلاد، فيما آخرون لا يزالون مصرين على «حلّ» التهديد العسكري المباشر وتسليح المتمردين

كما كانت الحال عقب كل قرار يتخذه نظام بشار الأسد إعلاناً منه تلبية أحد مطالب المجتمع الدولي، يقابل الأمر بتشكيك صحافي، وخصوصاً في الإعلام الأميركي، في نوايا الأسد وعدم صدقيته في تنفيذ وعوده. هذه المرة، أيضاً وبعد إعلان الرئيس السوري موافقته على خطة كوفي أنان لوقف إطلاق النار علت الأصوات الصحافية الأميركية المحذرة من «محاولة أخرى من قبل الأسد لكسب الوقت». البعض تكلم عن مدى ضعف خطة أنان أصلاً وبأنها «مقدّر لها أن تفشل»، والبعض الآخر أشار إلى حلّ دبلوماسي دولي بدأ يلوح في